كتاب "التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي من 1988 إلى 2012:

تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفّية" للدكتور كمال العروسي، من إصدارات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، أوت/آب 2018 .

Parallel Trade and Smuggling at the Tunisian-Libyan Border Space (1988-2012) : Status Quo and Prospects within a Hidden Globalization **By Kamel Laroussi.**

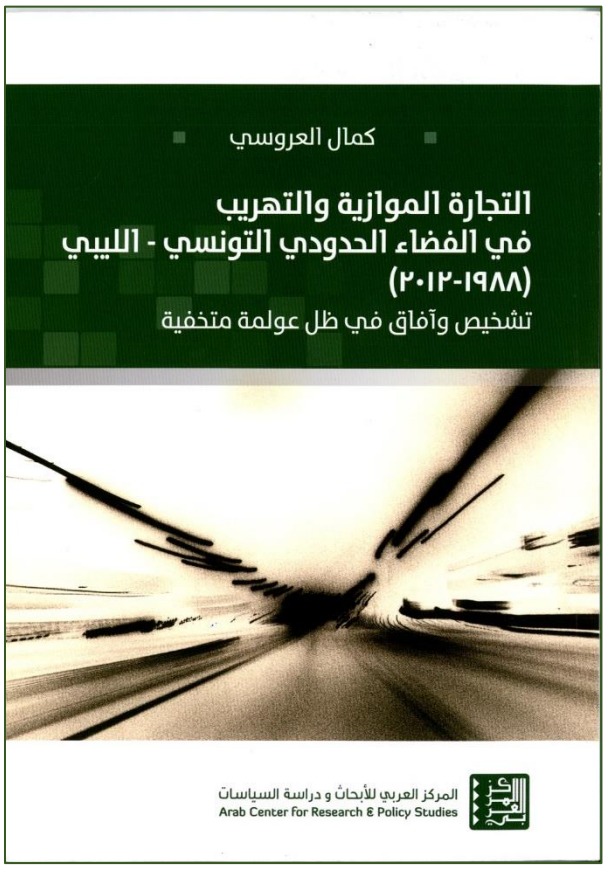

Book published in Arabic by:

Arab Center for Research and Policy Studies, *Beirut*, Lebanon, August 2018.

For those interested in acquiring the book : **للراغبين في اقتناء الإصدار:**

1- عبر المتجر الإلكتروني التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عبر الرابط التالي:

1 - **Via the online store of the Arab Center for Research and Policy Studies through the following link :**

https://bookstore.dohainstitute.org/p-1433.aspx

2- مباشرة عند الموزّعين المعتمدين لديه بمختلف دول العالم على البرابط التالي:

2- **Strictly available from the authorized distributors in different countries of the world through the following link :**

https://bookstore.dohainstitute.org/t-Approvednetworkofdistributors.aspx

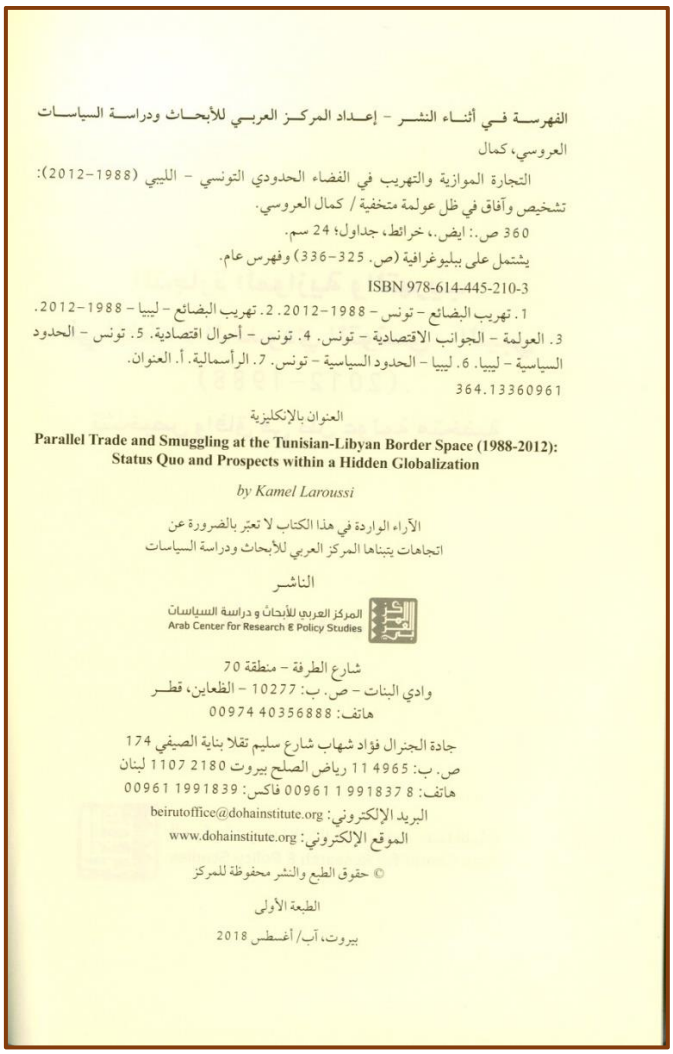

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
العروسي، كمال
التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي (1988-2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية / كمال العروسي.
360 ص.: ايض.، خرائط، جداول؛ 24 سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 325-336) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-210-3
1. تهريب البضائع - تونس - 1988-2012. 2. تهريب البضائع - ليبيا - 1988-2012. 3. العولمة - الجوانب الاقتصادية - تونس. 4. تونس - أحوال اقتصادية. 5. تونس - الحدود السياسية - ليبيا. 6. ليبيا - الحدود السياسية - تونس. 7. الرأسمالية. أ. العنوان.
364.13360961

العنوان بالإنكليزية
Parallel Trade and Smuggling at the Tunisian-Libyan Border Space (1988-2012): Status Quo and Prospects within a Hidden Globalization

by Kamel Laroussi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2018

الفهرس والتفاصيل

في كتابه: "**التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي (1988-2012): تشخيص و آفاق في ظل عولمة متخفية**"، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يسعى **كمال العروسي** جادًا في تشخيص ظاهرة الاقتصاد الموازي وروافده المحليّة والوطنيّة والخارجيّة بالفضاء الحدودي التونسي الليبي وتأثيراته على الاقتصاد الرسمي والمجتمع في ظلّ عولمة متخفّية.

يهدف هذا العمل إلى استشراف آفاق تطوّر هذه الظاهرة وإمكانيّة تطويعها ضمن أفق اندماج مغاربي يحصّن المناطق الحدودية التي اكتسحتها "العولمة المتخفية"، ويحوّلها من مجرّد بوابات لإغراق أسواقها بسلع منتَجة في الدول الآسيوية إلى نوى أولى لبناء اقتصاد مغاربي موحّد. يتمّ ذلك من خلال إنشاء منطقة تبادل حرّ أطلق المؤلّف عليها اسم "**المنطقة المغاربية الحرة للتصنيع والتبادل التجاري**" في ذات المجال الحدودي الذي يحرص فيه على إدماج الناشطين في المجال الموازي (من صيارفة وتجار جملة وناقلين) حتى يتمكنوا من ممارسة دور محوري وبنّاء في تسيير عمليات الأدفاق السلعيّة والمالية التي تمرّ عبر "المنطقة المغاربية الحرة"، تحت إشراف المؤسسات الديوانية وأجهزة الدولة الأخرى (أمنيّة وصحية واقتصادية).

يتألّف الكتاب (365 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من ثلاثة أقسام، فيها تسعة فصول:

القسم الأوّل: مسائل نظرية - التعريفات والمنهجية المتبعة

بعد مقدمة يستعرض فيها العروسي الإطار والحيثيّات التاريخيّة التي يتنزّل فيها هذا العمل ويتطرّق فيها إلى عدد من الدراسات التي اهتمّت بالموضوع، يتناول **في الفصل الأول** جملة من المسائل النظرية التي تحيط بموضوع الكتاب من بينها مسائل الرأسمالية والعولمة، دينامية المجال الحدودي في عصر العولمة والحوكمة كمفهوم وتطبيقات. يبيّن الكاتب من خلال هذا المدخل النظري كيف ساهم بروز العولمة -كفصل من فصول تطوّر الرأسماليّة العالميّة وهيمنتها على العالم بعد سقوط جدار برلين عام 1989- في ظهور الإقتصاديات الموازية بدول الجنوب في ظلّ "عولمة متخفّية" تجاوزت بها الأطر الرسميّة التقليديّة في الإنتاج والتسويق عبر شبكات موازية. في هذا السياق يصبح من الضروري الخوض في مسائل تهمّ مفهوم الحدود والحوكمة في خضمّ هذه الديناميّة الجديدة والتحوّلات الجيوستراتيجيّة العالميّة.

في الفصل الثاني يقدّم المؤلّف المنهجيّة المتّبعة في عمليّة التشخيص لظاهرة الاقتصاد الموازي وعرض خصائص التعريفات المتداولة لما هو " رسمي"، " غير رسمي"، "موازي" أو "مهمّش" مع محاولة إعادة صياغتها وفق الواقع الجديد، مع تعريف "التهريب" وأنواعه وتصنيفاته القانونية.

في الفصل الثالث يواصل العروسي نفس التمشّي بإظهار الخلفيّة العالميّة وتفكيك مكوّناتها وميكانيزماتها من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الصين -باتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكيّة- كورشة كبرى لـ "العولمة المتخفية"، وكشف الرّهانات الجيوستراتيجية للدول الكبرى في المنطقة والإقليم.

القسم الثاني: الخلفية التاريخية للفضاء الحدودي التونسي – الليبي وظاهرة التهريب

يستعرض الكاتب في فصول هذا القسم الخلفية التاريخية للفضاء الحدودي التونسي – الليبي ونشأة ظاهرة التهريب ويعرّج على الأهمية الجيوستراتيجية لهذا المجال الذي لم يصبح فضاءً حدوديا إلا مع الاحتلال العسكري الفرنسي للجنوب التونسي أواخر القرن التاسع عشر، حيث يبيّن الكاتب **في الفصل الرابع** تحوّل هذا المجال من منطقة عبور وتبادل تجاري استراتيجية عبر التاريخ إلى فضاء حدودي موسوم بظاهرة التهريب.

هذا مع التعريج -في جانب من هذا الفصل- على تطوّر مفهوم الحدود عبر تاريخ المنطقة من الثغر أو النطاق إلى الترسيم الخطّي.

في الفصل الخامس يتناول العروسي ميلاد الفضاء الحدودي التونسي-الليبي أوائل القرن العشرين بالدرس ويستعرض أهمّ الحوادث التي شهدها من الفترة الاستعمارية حتى الثورة التونسية (1881-2011). مشيرا في الآن نفسه إلى التحوّلات الجذرية التي شهدتها المنطقة تحت إدارة الاحتلال العسكري الفرنسي، وانعكاساتها على المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع القبلي (البدوي والجبالي) وتجارة القوافل بهذه التّخوم.

في نقطة متقدّمة من هذا الفصل يبيّن المؤلّف استفحال الفرز الجهوي للتنمية وانخرام العدالة الاجتماعية منذ الاستقلال (1956) إلى حين قيام الثورة التونسيّة (2011)، لينتهي بتقديم أهمّ الأحداث التي شهدها الفضاء الحدودي التونسي - الليبي منذ استقلال البلاد وإنشاء الدولة الوطنيّة.

في الفصل السادس يعرض المؤلّف السياق التاريخي لظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي-الليبي من مقاومة المستعمر إلى ما سمّاه بـ "العولمة المتخفية". إذ يتدرّج في تناوله مراحل نشأة ظاهرة التهريب الحدودي التي اقترنت سياقاتها الأولى بالمقاومة المسلّحة ضد المستعمر، انتهاءً بالتهريب الحدودي كحلقة من حلقات الاقتصاد الموازي في ظلّ "العولمة المتخفية".

ابتداء من هذا الفصل يعرض العروسي جملة من المعطيات الكمّية والنوعيّة المتعلّقة بنشاط التهريب في المنطقة من خلال الإحصاءات الرسميّة وما أفرزته سلسلة من دراسات ميدانيّة وتقصّ مباشر بنقاط الحدود والأسواق الموازية (معروفة باسم "سوق ليبيا") قام بها في سنوات 1992، 2006 ثمّ 2012، لينتقل في الفصول الموالية إلى الجوانب المتعلّقة بنشاط التجارة الموازية. فجاءت نتائج هذه الدراسات مفصّلة في 54 جدول و10 أشكال و24 خريطة و 53 صورة.

القسم الثالث: التجارة الموازية في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي

بداية يعرّج الكاتب على العوامل والمعطيات الموضوعية في العالم وفي تونس، التي وفّرت للتجارة الموازية البيئة الملائمة للتبلور والانتشار، ويعني بذلك ظاهرتي "الاقتصاد غير الرسمي" و"العولمة المتخفّية" اللتان تمثّلان تعبيرتان لصيقتان لمنظومة الانتاج الرأسمالي، تتبلور الأولى في مستوى الاقتصاديّات الوطنيّة بينما تتشكّل الثانية في مستوى الاقتصاد عبر-الوطني المعولم بوجهيه الرسمي والموازي. وبطبيعة الحال في كلا الحالتين يبقى الهدف المشترك بينهما مضاعفة الأرباح إن كان من خلال الضغط على الكلفة أو عبر عمليّة "الترحال والانتجاع" التي يمارسها رأس المال والمؤسسات العالمية الكبرى على مستوى العالم بإنشاء "مناطق حرّة" في العالم (مناطق اقتصادية ذات كلفة إنتاج متدنية وجباية منخفضة) وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها بصنفيها: الرفيع للسوق الرسمية، والمتدنّي للسوق الموازية، وذلك في عموم القارات.

في الفصل السابع يستعرض المؤلّف بشكل مفصّل حجم الأدفاق البشرية والتجارية عبر الحدود التونسية-الليبية منذ بروز ظاهرة التجارة الموازية (1988) بهذا الفضاء مع مواكبة تطوّرها على مدى عقدين.

يبيّن العروسي مدى تأثير العوامل المتعلّقة بالقرارات الدوليّة (مثل العقوبات الدولية على ليبيا بسبب قضية لوكربي سنة 1992، أو بعض الإجراءات الإداريّة التي تتّخذها من حين للآخر إحدى الدولتين) على نسق الأدفاق البشرية العابرة للحدود (في الفترة المتراوحة من سنة 1988 إلى 2012)، انتهاءً بتأثير الثورتين التونسية والليبية على حركة المعابر.

في الجزء الأخير من الفصل، ولنفس الفترة، يبيّن تطوّر حجم المبادلات التجارية الرسميّة بين البلدين ودول اتحاد المغرب العربي عموما والتي بقيت ضعيفة مقارنة بحجم المبادلات مع دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم.

في الفصل الثامن، وفي رصده للحركية التجارة الموازية في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي، يشدّد الكاتب على جملة من العوامل الخارجيّة والداخليّة التي كانت وراء بروز الحركية التجارية الموازية بين تونس وليبيا والتي وجدت في الثقافة المحلية لسكان المناطق الحدودية التي من سماتها روابط العشيرة وما دونها، ومنظوماتهم الإنتاجية التقليدية من قبيل الرعي والترحال وتجارة القوافل والتهريب، وتاريخ المنطقة الحافل بالحركية البشرية الناتجة عن الهجرات إلى الدول المجاورة طلبًا للرزق أو اللجوء جراء الثورات على "الدولة المركزية"، البيئة الملائمة لاحتضان هذه الحركيّة وديمومتها. ومن العوامل الخارجيّة المؤسّسة لظاهرة التجارة الموازية التحوّلات البنيوية العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي وما تنسجه العولمة من شبكات عبر-وطنية، ترابطت في ما بينها بشكل جرّد الحدود من ثقلها السياسي المتعارف عليه بين الدول. كما كانت سياسة الدولة زمن حكم بن علي من أهمّ العوامل الداخليّة المساعدة في ظهور هذه الحركيّة حيث تحوّل الفضاء الحدودي التونسي-الليبي إلى مجال تتقاطع فيه مصلحة الدولة مع مصلحة الشبكات الناظمة له، حيث تصبح "الدولة" شريكًا موضوعيًا مع "التاجر الموازي" والمهرّب و"الصرّاف" (الصيرفي الموازي) في إدارة المجال، ساعية كأي متدخّل في ذلك النشاط إلى حفظ مصالحها، لكن دون مساس بالمصالح الحيوية لباقي المتدخلين.

يهتمّ العروسي في باقي أجزاء هذا الفصل بجرد المهن الموازية التي يرتكز عليها هذا النشاط ويستعرض أهمّ نتائج أبحاثه واستبياناته الميدانيّة التي اهتمّت بتحديد سمات الشرائح الاجتماعيّة العاملة بالمجال وتقدير أحجامها وانتشارها الجغرافي مع تحديد مهامها ضمن الشبكات الناظمة لهذه الحركيّة.

من بين أصناف المتدخلين المباشرين في هذه المنظومة المحلية شبه المستقلّة، يذكر الكاتب: "تاجر الخطّ" الذي يزوّد محلّه الخاصّ (أو المشترك) وصغار التجّار "النصّابة"، وهم المزوّدون الفعليون لما اصطُلح على تسميته لدى التونسيين في عموم البلاد بـ"سوق ليبيا" بالبضائع والمواد الإستهلاكية، ونجد "الوسيط - المهرّب" (أو ما سمّاه "الوسيط الجمركي الموازي")، و"تاجر الجملة" (الذي يستعمل منظومة "الوسيط - المهرّب" نفسها)، و"الصرّاف" صاحب رأس المال (أو "الكناتري" بالتعبير المحلّي) المزوّد الحصري لسوق الصرف بالعملات الأجنبية المختلفة (أوروبية، أميركية، آسيوية وعربية ...إلخ) وأعوان الصرف ("الصرّافة") المستخدمين لديه -في المحلّ أو على قارعة الطريق- والمتعاملين مباشرة مع الحرفاء (تجار ومسافرون عابرين المجال الحدودي).

كما أفرد العروسي جانبا من هذا الفصل لاستعراض أهمّ الطرق المعتمدة لدى الشبكات الناظمة لهذه الحركية التجارية في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي كطريقة "البرنامج" وطريقة "الكرّاية" وطريقة "صغار التجّار"، مفصّلا فيه مختلف مسارات التزويد والتزوّد الداخليّة والخارجيّة لهذه الأسواق.

في الفصل التاسع، اهتمّ الكاتب بإبراز الآثار الاقتصادية والاجتماعيّة للتجارة الموازية مبيّنا أثر التجارة الموازية والتهريب على القطاع الفلاحي وانعكاساتها عموما على الاقتصاد التونسي (سلبا وإيجابا)، إذ بلغ رقم المعاملات السنوي للتجارة الموازية بالفضاء الحدودي التونسي الليبي عام 2012 ما يفوق 1.6 مليار دينار بعدما كان في حدود 0.5 مليار دينار في السنوات 1992 و2006، كما بلغت نسبة التوريد الموازي من إجمالي التوريد الفعلي سنة 2012 ما يفوق 77 في المئة بعدما كانت في حدود 36 في المئة سنة 2006، حسب تقديرات الدراسة.

في الجزء الأخير من الفصل أشار العروسي إلى تحوّل الفضاء الحدودي في الجنوب الشرقي على مدى أكثر من عقدين إلى ما يشبه "منطقة اقتصادية موازية" توطّدت فيها عرى شبكات محليّة وأخرى إقليميّة وعالميّة حدّدت معالم "منطقة موازية للتبادل التجاري" عبر-وطني، أصبحت فيها مقصدًا لكثير من الروّاد، بغية العمل أو التسوّق العائلي أو التزوّد بالسلع التجارية أو الهجرة غير الشرعية أو غيرها.

ركّز المؤلّف في **خاتمة الكتاب** على آفــاق معالجة ظاهرة التجارة الموازية ضمن أفق اندماج مغاربي يكون مدروسًا بحكمة وبُعد نظر، يتأسس أوّلًا على تشخيص علمي لإمكانات هذه البلدان ونقائصها في خضمّ التحوّلات العالمية وتحديات التنمية والتشغيل والتأسيس الديمقراطي الناشئ في بعض منها. آملا أن يكون لنتائج هذا العمل نفع لتلك المجالات المهمّشة، ونموذجًا يُحتذى لاستنساخ ما يصلح من مقارباته على سائر المناطق الحدودية بين دول المغرب العربي الكبير.

ملخّصا السيناريو الاستشرافي الذي يقترحه في تحصين المناطق الحدودية التي اكتسحتها "العولمة المتخفية"، من خلال إنشاء "**المنطقة المغاربية الحرة للتصنيع والتبادل التجاري**" للحدّ من الاختراقات التي يتعرّض لها المجال الحدودي المستهدف من عولمة جارفة يمكن أن تتلاعب بمصير المنطقة ومستقبل أجيالها؛ إذ يمكن أن تشغلهم أدفاقها المادية المتراكمة عن التفكير في الملحقات الرمزية للعولمة ومخطّطاتها الجيوسياسية واستراتيجياتها الكامنة وعن صدّ أضرارها ما أمكن. معرّجا على دينامية المجال الحدودي، حيث تتشابك فيه جملة من الاستراتيجيات المحلية والوطنية، وأخرى معولمة، في ظلّ تنافس شديد على المنطقة المغاربية بين قوى تقليدية مهيمنة (فرنسا وإيطاليا خصوصًا، وأوروبا عمومًا)، وأخرى وافدة (الولايات المتحدة الأميركية)، وثالثة صاعدة (الصين واليابان). ولا تزال تلك الاستراتيجيات في طور

التبلور، وإن بدا بعضها ظاهرًا، فمعظمها مخفي يتطلّب جهدًا استقصائيًا وتحليليًا لرسم شيء من ملامحها.

أخيرا يطرح الكاتب فكرة الانطلاق من التعريفات التي توصّلت إليها الدراسة لتعريف المصطلحات والمفاهيم المتداولة في الموضوع من قبيل «**الاقتصاد غير الرسمي**» و«**الاقتصاد الموازي**» و«**التجارة الموازية**». موازاة مع طرح فكرة إنجاز برنامج مديري وتنفيذي يهتمّ بالنهوض بالمناطق الحدودية وإشراك الشرائح المعنية بالموضوع في مخطّط تنمية يشمل إدماج الشرائح المحلية العاملة في هذه المناطق ضمن الدينامية المستحدثة، وتطوير أجهزة الدولة وقوانينها الناظمة للمجال. د. كمال العروسي